

Distr.: General
9 October 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٣٢/٢٤

تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات إلى اليمن في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبمعاهدات
حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١١ و ٢٠٥١ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وقرارات مجلس حقوق
الإنسان ١٩/١٨ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٢٩/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/
مارس ٢٠١٢، و ٢٢/٢١ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

وإذ يسلم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عاملان رئيسيان في ضمان قيام نظام
عدالة نزيه ومنصف وكذلك، في نهاية المطاف، في تحقيق المصالحة والاستقرار في البلد،

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الرابعة
والعشرين (A/HRC/24/2)، الجزء الأول.

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها التي انطلقت في اليمن، وإذ يتطلع إلى احتتام مؤتمر الحوار الوطني بنجاح وإلى المراحل التالية من العملية الانتقالية،

وإذ يرحب أيضاً بما يجري من تنفيذ تدابير بناء الثقة "النقاط ٢٠ + النقاط ١١" الموصى بها والواردة في التقارير المتعلقة بالتحضير لمؤتمر الحوار الوطني وبالمرحلة الأولى منه، وخاصة التدابير التي تتناول مظالم مواطني جنوب اليمن وصعدة،

وإذ يرحب كذلك بتعهد حكومة اليمن بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل كامل،

وإذ يرحب بموافقة مجلس الوزراء على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإذ يحيط علماً باعترام مجلس الوزراء الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

١ - يحيط علماً بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في اليمن^(١)، وبالنقاش الذي دار أثناء الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان وكذلك ببيان الحكومة اليمنية وتعليقاتها بشأن التقرير وما أبدته من استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية السامية؛

٢ - يحيط علماً مع التقدير بجهود الحكومة اليمنية الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٨ و ٢٩/١٩ و ٢٢/٢١؛

٣ - يرحب بإنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية في اليمن ويحيط علماً بالتعاون النشط من جانب الحكومة مع المفوضية وبالخطوات المتخذة من أجل إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان؛

٤ - يتطلع إلى قيام الحكومة اليمنية، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/١٩، باتخاذ خطوات من أجل تنفيذ المرسوم الجمهوري رقم ١٤٠ لعام ٢٠١٢ الذي ينشئ لجنة للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في عام ٢٠١١، والذي ينص على أن تكون التحقيقات شفافة ومستقلة وأن تتقيد بالمعايير الدولية، ويدعو الحكومة اليمنية إلى أن تقدم في وقت قريب إطاراً زمنياً من أجل تعيين أعضاء اللجنة المذكورة في وقت مبكر؛

٥ - يتطلع أيضاً إلى اعتماد قانون في وقت مبكر بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يكون موافقاً لالتزامات اليمن وتعهداته الدولية ومتفقاً مع أفضل الممارسات في الوقت الذي يأخذ فيه في الحسبان توصيات مؤتمر الحوار الوطني؛

- ٦- يطلب إلى جميع الأطراف الإفراج عن الأشخاص المحتجزين لديها بشكل تعسفي، وإنهاء أية ممارسات تقوم على الاحتجاز غير المشروع للأشخاص، ويشير إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٠ (٢٠١٢) بإطلاق سراح جميع الأشخاص المسجونين بسبب مشاركتهم في أحداث عام ٢٠١١؛
- ٧- يرحب بالتدابير التي اعتمدها الحكومة اليمنية لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم عسكرياً، ويتطلع إلى تنفيذ هذه التدابير دون مزيد من التأخير؛
- ٨- يطالب الجماعات المسلحة بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم عسكرياً، وتسريح الجندين منهم بالفعل، ويطلب إلى جميع الأطراف التعاون مع الأمم المتحدة والمجموعات المؤهلة الأخرى لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، واضعة في اعتبارها التوصيات ذات الصلة التي قدمها الأمين العام في تقريره المتعلق بالأطفال والتزاع المسلح^(٢)؛
- ٩- يطلب إلى حكومة اليمن التحقيق في حالات ممارسة العنف ضد الصحفيين، وذلك وفقاً لالتزاماتها الدولية باحترام حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛
- ١٠- يلاحظ مع التقدير التمثيل الكبير للمرأة في مؤتمر الحوار الوطني، ويشجع حكومة اليمن على مواصلة جهودها لضمان تمثيل المرأة على جميع مستويات العملية السياسية وتمكينها من المشاركة في الحياة العامة، دون تمييز أو تهيب؛
- ١١- يشجع حكومة اليمن على مواصلة تنفيذ التوصيات المقبولة الواردة في تقارير المفوضة السامية^(٣) بدعم من مكتبها، ويطلب إلى الحكومة معالجة التوصيات الواردة في تقرير المفوضة السامية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين^(١)؛
- ١٢- يعيد تأكيد تعهدات والتزامات حكومة اليمن بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ١٣- يتطلع إلى قيام الحكومة بمواصلة جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ١٤- يطلب إلى حكومة اليمن أن تكفل، في إطار الاحترام الصارم للحق في المعاملة وفقاً للأصول القانونية، توفير ضمانات بإجراء محاكمات عادلة، بما في ذلك في الحالات التي تنطوي على عقوبة الإعدام، وأن تكفل عدم تطبيق عقوبة الإعدام على القاصرين، طبقاً للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة، بما في ذلك ما تعهدت به أثناء الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بها في عام ٢٠٠٩، ويحيط علماً في هذا الصدد بإنشاء اللجنة الفنية المتخصصة للطب الشرعي وبالجهود المعجّل بها من جانب الحكومة لتحسين تسجيل المواليد بمساعدة دولية؛

(٢) A/67/845-S/2013/24.

(٣) A/HRC/18/21 و A/HRC/19/51 و A/HRC/21/37.

١٥- يشجّع ويدعم الجهود التي تبذلها حكومة اليمن بغية تعزيز حقوق الطفل واحترامها، ويدعو إلى إحراز تقدم في وقت مبكر في مجال ضمان اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة للقضاء على حالات زواج الأطفال والزواج في سن مبكرة والزواج القسري؛

١٦- يدعو جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية، والدول الأعضاء، إلى مساعدة العملية الانتقالية في اليمن بوسائل من بينها تعبئة الموارد من أجل معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها اليمن، وذلك بالتنسيق مع مجتمع المانحين الدوليين ووفقاً لما تحدده السلطات اليمنية من أولويات؛

١٧- يطلب إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي إلى خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٣؛

١٨- يطلب إلى المفوضة السامية تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة اليمن والعمل معها، عند الحاجة، لتحديد مجالات المساعدة الإضافية لتمكين اليمن من الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان؛

١٩- يطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين تقريراً مرحلياً عن حالة حقوق الإنسان في اليمن وعن متابعة تنفيذ هذا القرار وقرارات المجلس ١٩/١٨ و ٢٩/١٩ و ٢٢/٢١.

الجلسة ٣٧

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

[اعتمد بدون تصويت.]